قوى وشخصيات معارضة ترفض «الدساتير الخارجية»: لدينا خبراء بالقانون الدستوري

الوطن

أعلنت قوى وشخصيات معارضة في الداخل عن رفضها لمسألة وضع دستور للبلاد من أي جهة غير سورية، مؤكدة وجود خبراء بالقانون الدستوري في سورية قادرين على وضع دستور عصري للبلاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال أمين عام «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» في سورية محمود مرعي «في سورية (يوجد) خبراء بالقانون الدستوري قادرون على وضع دستور عصري يحفظ وحدة وسيادة سورية، ويؤكد علمانية الدولة وعلى سيادة القانون وعلى دولة المواطنة المتساوية بين كل السوريين من دون أي تمييز واحترام الإنسان وحقوق الإنسان وسيادة القانون وفصل السلطات، مع الاستفادة من تجارب العالم المتحضر».

وسلم الوفد الروسي إلى اجتماع أستانا الذي عقد في ٢٣-٢٤ الجاري، سلم لممثلي وفد التنظيمات الإرهابية مشروع دستور لسورية، وضعه الخبراء الروس، وتنتظر موسكو ملاحظاتهم حوله. وأوضح رئيس الوفد الروسي في الاجتماع ألكسندر لافرينتيف أن «هذا العمل يؤكد رغبتنا بتسريع العملية (صياغة الدستور- الصحيفة) وإعطاء ذلك زخما إضافيا، من دون التدخل في العملية الأساسية لبحث وإقرار الدستور».

من جانبها أكدت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، أن مشروع الدستور الروسي، الذي أعدته موسكو، هو «مجرد مجموعة من الأفكار» من أجل بدء مناقشة هذا الموضوع»، وأن «الأمور التفصيلية كلها يقررها السوريون بالاتفاق بينهم».

من الاجتماع الذي عقد في العاصمة الكازخستانية أستانا

ولاحقا أكد وزير الخارجية سيرغي لافروف، أن مشروع الدستور السوري، الذي وزعته موسكو أثناء اجتماع أستانا يعتمد على اقتراحات طرحتها الحكومة السورية والمعارضة ودول المنطقة.

وأوضح مرعي أن «روسيا طرحت مشروع دستور غير ملزم للقوى السياسية السورية»، لافتا إلى أن «هذا المشروع يحتاج إلى دراسة قانونية معمقة، وإلى تشكيل لجنة قانونية من خبراء بالقانون الدستوري من السوريين لدراسة المشروع».

من جانبه كتب رئيس «حركة البناء الوطني» أنس جودة، في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: بعد قراءة سريعة لمشروع الدستور السوري المقترح من روسيا، يبدو أن العمل متوازناً ويأخذ في الاعتبار أمرا مهماً وهو الحاجة لسلطة مركزية قوية وصلاحيات مناسبة لرئاسة الجمهورية لتستطيع بموجبها تحمل مسؤوليات الحفاظ على وحدة البلاد وصناعة التوازن بين السلطات والتدخل عند الحاجة من جهة، وضرورة الانطلاق بمسار اللامركزية الإدارية وتوزيع الصلاحيات والفصل الجدي بين السلطات من جهة أخرى.

وأضاف: «طبعا المشروع بحاجة لقراءة معمقة مع عدد من الخبراء والقيادات المجتمعية لوضع تصورات وتعليقات عليه وسنعمل على ذلك قريبا».

لكن جودة أردف قائلاً: «بالتأكيد هذا الكلام لا علاقة له البتة برفضنا المطلق لأن تقوم أي جهة غير سورية بوضع دستور البلاد ولكن نتعامل مع الأمر بطريقة فكرية ومن منطلق البحث عن الحلول في أي مكان».

من جانبه في صفحته على «فيسبوك» قال المعارض منذر خدام «من حيث المبدأ أرفض أي دستور لسورية لا يعده السوريون أنفسهم من دون أي تدخلات خارجية ولذلك عندما يتفاهم السوريون بنتيجة المفاوضات إلى إعلان المبادئ ما فوق دستورية يمكن تشكيل لجنة من خبراء القانون الدستوري السوريين لإعداد الدستور.... ».

وأشار خدام إلى أن «المعارضة في لقاء القاهرة كانت قد أصدرت إعلان مبادئ ما فوق دستورية جيداً. كما أن مؤتمر حلبون لهيئة التنسيق (الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي) كان قد تبنى إعلاناً كهذا...».

وختم بالقول: «وفي ضوء الإعلانين واستئناسا بالدستور المصري في عهدي مرسي والسيسي والدستور السوري لعام ١٩٥٠ والاطلاع على الدستور الإيطالي كنت قد أعددت مشروع دستور لنظام مختلط رئاسي برلماني كنوع من النشاط الثقافي».

ونفى عضو وفد التنظيمات الإرهابية إلى اجتماع أستانا سعيد نقرش في تصريح لموقع معارض، «استلام المعارضة نسخة من دستور لسورية أعدته موسكو». وأكد نقرش، وهو قائد ميليشيا «لواء شهداء الإسلام»، أن اجتماع أستانا كان مخصصاً لبحث القضايا العسكرية فقط، مشيراً إلى أن الوفد أبلغ الجانب الروسي أن بحث أي قضية سياسية ومستقبل سورية ستتم عبر مظلة تمثل «الثورة السورية» وهي «الهيئة العليا للمفاوضات».

رئيس منصة موسكو للمعارضة قدري جميل:

«الأفكار الدستورية» التي وزعها الجانب الروسي في اجتماع أستانا «للنقاش بين السوريين» والدستور «شأن سوري»

الوطن – وكالات

كشف رئيس «منصة موسكو» للمعارضة قدري جميل، أن الجانب الروسي أكد خلال لقائه وفود المعارضات السورية في موسكو، أن «الأفكار الدستورية» التي وزعها الجانب الروسي في اجتماع أستانا هي «مجرد أفكار للنقاش بين السوريين» وأن روسيا «لا تسعى لفرضها وأن الدستور شأن سوري سوري».

وأجرى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الجمعة لقاء مع عدد من ممثلي المعارضات السورية في موسكو. وشارك في اللقاء وفق بيان صدر عن وزارة الخارجية الروسية عضو «منصة موسكو»، القيادي في «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير»، قدري جميل، وعضو «منصة أستانا» رئيس «حركة المجتمع التعددي» رندة قسيس، والعضوان في «منصة القاهرة» جهاد مقدسي وجمال سليمان، المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» عضو «الهيئة العليا للمفاوضات»، حسن عبد العظيم، رئيس «منصة حميميم» إليان مسعد، عضوا «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي خالد عيسى وعلي عبد السلام، زعيم «تيار بناء الدولة السورية» لؤي حسين، زعيم «حزب الإرادة الشعبية» علاء عرفات.

وجاء في «بيان صحفي – نداء» تلقت «الوطن» نسخة منه من جميل: «بناء على دعوة وجهها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى مجموعة كبيرة من المنصات والشخصيات السياسية المعارضة، حيث حضرت مجموعة منهم واعتذرت مجموعة أخرى».

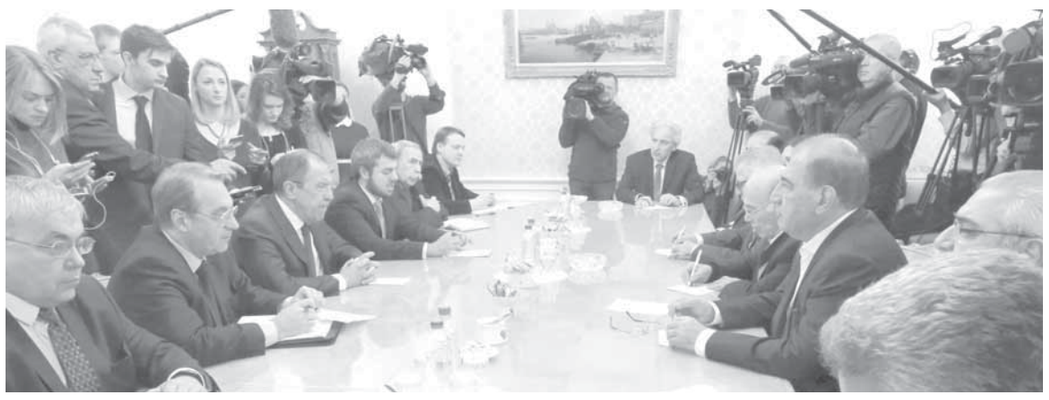
وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ملتقياً ممثلين عن المعارضة السورية في موسكو (رويترز)

وأوضح البيان، أنه «تم وضع الحضور بصورة نتائج اجتماعات أستانا التي ثبتت اتفاق وقف إطلاق النار ما سينعكس إيجاباً على المسار السياسي المأمول وتنفيذ القرار ٢٢٥٤، كما تم النقاش حول السبيل الأفضل للذهاب نحو محادثات جنيف المزمع عقدها في شهر شباط القادم». وأضاف البيان: «كما وضعنا الجانب الروسي بصورة الأفكار الدستورية التي وزعها في اجتماع أستانا التي أكد لنا أنها مجرد أفكار للنقاش بين السوريين ولا يسعى لفرضها بأي شكل كان لأن الدستور شأن سوري سوري وهذه الأفكار فقط لبدء مرحلة النقاش الجدي والفعال بين الأطراف».

من ناحيتها، وحسب البيان، أكدت «قوى المعارضة المشتركة في اللقاء على تمسكها بالحل السياسي العادل في سورية والذي يكفل عملية الانتقال السياسي نحو الدولة الديمقراطية وفق ما جاء في تفاهمات جنيف ٢٠١٢ والقرار ٢١١٨ وبيانات فيينا وميونخ والقرارات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها القرار ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٦».

كما أكد المجتمعون، حسب البيان، أن «عدم وجود وفد واحد للمعارضة السورية هو أمر لا يساهم إيجاباً في تعزيز العملية التفاوضية وتقدمها».

وقال البيان: «من هذا المنطلق توافقنا على توجيه نداء إلى كل طيف المعارضة السورية بما فيه ممثلي منصات المعارضة المعترف بها في القرار ٢٢٥٤ لمتابعة التواصل والحوار الجاد لتشكيل وفد عادل التمثيل ووازن ومقبول من دون إقصاء لأحد ومن دون هيمنة لأحد للتفاوض مع وفد النظام تحت مظلة الأمم المتحدة يحظى بالتوافق الدولي والإقليمي والعربي».

وأضاف: «من هذا المنطلق قررنا أن نطلق نداء لكل المنصات السياسية بهدف إنجاح الجولة القادمة في جنيف على قاعدة تنفيذ القرار الدولي ٢٢٥٤ وبيان جنيف ١ الذي يعتبر خريطة طريق ومرجعية متكاملة للوصول بموجبها إلى سورية الجديدة وتحقيق الطموحات المشروعة للشعب السوري.

وفي سياق متصل، بحث المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، أمس، التسوية في سورية مع رئيس «تيار بناء الدولة السورية» المعارض لؤي حسين. وجاء في بيان لوزارة الخارجية الروسية، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن «الطرفين ناقشا موضوع استعداد المعارضة السورية للمشاركة في مفاوضات جنيف القادمة». وحسب البيان، فإن «المحادثات تناولت الوضع الراهن في سورية، مع التركيز على الجهود الرامية إلى الدفع بتسوية الأزمة في هذه البلاد بطرق سياسية».

وأشار البيان إلى أن بوغدانوف وحسين ركزا على قضية «بلورة المعارضة السورية موقفاً موحداً متفقاً عليه بحيث يسمح لها بالمشاركة بشكل بناء في المفاوضات مع وفد الحكومة السورية في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن الدولي».

وذكرت «روسيا اليوم» أن ممثلين عن المعارضة، أعلنوا خلال لقائهم وزير الخارجية الروسي الجمعة عن نيتهم تشكيل فرق معنية لإطلاق العمل على صياغة دستور سوري جديد.

وكانت العاصمة الكازاخية استضافت خلال يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين، ما أطلق عليه «اجتماع أستانا» بين وفد الحكومة السورية الرسمي، الذي ترأسه مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري، ووفد المجموعات الإرهابية المسلحة، الذي ترأسه محمد علوش، القيادي في ميليشيا «جيش الإسلام».

وركزت المحادثات التي جرت بطريقة غير مباشرة وأطلقت بمبادرة من روسيا وتركيا وإيران، وجرت بمشاركة وفد من الأمم المتحدة برئاسة المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، على بحث آليات تثبيت نظام وقف الأعمال القتالية في سورية.

قولاً واحداً

جنيف.. معادلة توازن

مازن بلال

أصبح بإمكان المبعوث الدولي لسورية، ستيفان دي ميستورا، أن يرى مفاوضات جنيف ضمن صياغة مختلفة، فبعد مباحثات أستانا هناك توازن جديد يتفوق فيه التفاهم الإقليمي على أي تناقض آخر، إضافة إلى أن «تثبيت» وقف إطلاق النار يتيح هدوءاً على مستوى الحوار بين الوفود، ورغم ذلك فإن التفاوض في جنيف يبحث عن سيناريو لا يقوم على التوافق بين الوفود السورية، بل أيضاً على استكمال الرؤية التي تجمع كلا من روسيا وإيران وتركيا على بنية الشرق الأوسط القادم.

مسار جنيف أصبح يعتمد على «هشاشة» أي توافق سوري، فالمؤشرات في الأستانا قدمت تصورا بأن سورية يمكن أن تصبح نقطة ارتكاز لعلاقات الكتلتين الأكبر في المنطقة، ومنها أيضاً يمكن لكل من إيران وتركيا إعادة رسم علاقاتهما مع الولايات المتحدة في مرحلة إدارة ترامب، فكل التعقيدات التي غلفت الأزمة السورية أصبحت اليوم على سطح خطوط التحالف القادم الذي يبدو أنه سيجمع الحزام الأوراسي من طهران إلى أنقرة، ويكون منطقة أمان خاصة لعمق آسيا وفق التصور الروسي.

عمليا فإن أخطر ما حدث في الأستانا هو اعتماد صورة لسورية لا علاقة لها بتكوينها الذي ظهر عشية الاستقلال؛ حيث يمكن تمييز ثلاث نقاط أساسية:

– الأولى أن المباحثات كانت تتعامل مع سورية خارج أي محيط خاص بها، فهي جغرافية معنية فقط بالحفاظ على التوازن ضمن الحزام الأوراسي الجنوبي، وهي أيضاً ضمن هوية لا تنتمي لمكونات الدول الثلاث الراعية للأستانا ولا للنظام العربي المنهار أصلا.

– الثانية صرامة النظر إلى الحدث السوري، فعندما ينطلق الحل من البحث عن دستور سوري يجمع المكونات فإن النتائج اللاحقة لا تنتمي أصلا لطبيعة البنية السورية، وهذا الأمر يتناقض عملياً مع تاريخ سورية الحديث الذي انطلق عملياً ضمن توافق داخلي «وجودي» إن صح التعبير، وكان يحاول استباق المخططات الدولية عشية انهيار السلطنة العثمانية، في حين أظهرت الأستانا تصورا مختلفا للمكون السوري عموما.

– النقطة الثالثة بناء الحل السوري على مساحة ضيقة من العلاقات الإقليمية، فحتى الآن لم يتم البحث في الحرب الدائرة في الجنوب، وتحديدا بين حوران والجولان، ويبدو أن هذا القطاع من الأزمة السورية يمتلك حساسية نتيجة علاقة «إسرائيل» مع بعض الفصائل المسلحة.

السؤال الذي يدور اليوم ليس عن نجاح الأستانا أو فشلها، بل عن طبيعة الحل القادم في جنيف في ظل هذه المعادلة الإقليمية المستجدة، وتوجه ممثلين عن المعارضة السورية إلى موسكو يشكل بداية لانعقاد جنيف على أرضية مختلفة نوعيا، لأن الحسم السياسي للأزمة السورية أصبح ضمن نطاق آخر، حيث عليها أن تضمن استقرارا يوفر علاقات بين الدول الضامنة للأستانا وذلك بغض النظر عن أي تفاصيل أخرى.

طهران: الاجتماع في عاصمة كازاخستان بداية الحل السياسي

بوتين ونزارباييف: «أستانا» دفع التسوية السلمية للأزمة السورية

وكالات

اتفقت روسيا وكازاخستان أمس على أن اجتماع أستانا دفع عملية التسوية السلمية للأزمة في سورية إلى الأمام، على حين أشادت الدبلوماسيتان الروسية والإيرانية بنتائج الاجتماع.

وصدر في نهاية اجتماع أستانا الأسبوع الماضي، بيان ختامي أعلن تأسيس آلية مراقبة ثلاثية روسية إيرانية تركية لوقف إطلاق النار، وأكد أن لا حل عسكرياً للأزمة السورية وأن حلها يجب أن يتم من خلال «عملية سياسية تقوم على التنفيذ الكامل للقرار الدولي (٢٢٥٤)».

واستعداداً للنقلات المقبلة على رقعة الأزمة السورية، هاتف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظيره الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف، ليشكره على مساهمة بلاده في تنظيم وإجراء الاجتماع الذي استضافته العاصمة الكاراخية، حسبما أورد بيان صادر عن الكرملين نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم». وأشار البيان إلى أن بوتين ونزارباييف اتفقا على أن اجتماع أستانا «تمكن من دفع عملية التسوية السلمية للنزاع في سورية إلى الأمام». في المقابل أكد نزارباييف أن تسوية الأزمة السورية يجب أن «تجري عبر الطرق السلمية حصراً»، وأعرب عن استعداده لتقديم كل «السبل المساندة لهذه العملية»، بحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي للرئيس الكازاخستاني نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء.

وسبق هذا الاتصال بيوم، اجتماع ضم بوتين إلى أعضاء مجلس الأمن الروسي، بحث نتائج اجتماع أستانا، والجهود المقبلة حول التسوية السياسية للأزمة السورية. وشدد المجلس في بيان صادر عن الكرملين في ختام اجتماعه على «أهمية توافق جميع الأطراف التي شاركت في المفاوضات على أن الأزمة السورية لا يمكن حلها عسكرياً». وبرز أمس الأول احتمال تأجيل مفاوضات جنيف التي دعا إليها المبعوث الأممي أواخر العام الماضي، إلى نهاية شهر شباط المقبل.

وبعد لقائه شخصيات من المعارضات السورية، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف يوم الجمعة أن محادثات جنيف تأجلت بعد أن كان من المقرر أن تجري في الثامن من الشهر المقبل. إلا أن يارا الشريف المتحدثة باسم دي ميستورا نفت تأجيل موعد المحادثات.

وأكدت الشريف أن المبعوث الأممي هو الوحيد الذي يقرر تأجيل المحادثات، مبينةً أن دي ميستورا سيبت الموعد النهائي للمحادثات بعد لقائه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الأسبوع المقبل إلى جانب ممثلي الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي.

من لقاء سابق بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف

وأشار لافروف خلال لقاء موسكو، الذي اعتذرت عن حضوره الشخصيات المعارضة المنتمية إلى «الهيئة العليا للمفاوضات» و«الائتلاف» المعارضين، إلى أن مباحثات جنيف «ينبغي أن تركز على بحث مشروع الدستور السوري».

ورأت مصادر في «العليا للمفاوضات» أن دعوة لافروف للشخصيات المعارضة إلى لقائه أمس الأول وتصريحاته أمامها تعكس محاولة روسية لسحب بساط الشرعية عن وفد الهيئة إلى محادثات جنيف، وتغيير مسار مؤتمر جنيف ٢ عبر قصره على مناقشة الدستور بعد أن كانت مهامه تشكيل هيئة حاكمة انتقالية بصلاحيات كاملة.

في غضون ذلك، بحث لافروف ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف، الوضع في سورية.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» عن بيان أصدرته الخارجية الروسية: إن لافروف وظريف أشادا بـ«نتائج اللقاء الدولي حول سورية في أستانا» الذي دعت إليه كازاخستان «رداً على طلب إيران وروسيا وتركيا»، وشارك فيه المبعوث الأممي إلى سورية ومراقب عن الولايات المتحدة».

وفي طهران، اعتبر المستشار الأعلى لممثل قائد الثورة الإسلامية في الحرس الثوري الإيراني العميد يد الله جواني أن اجتماع أستانا يمثل بداية الحل السياسي للأزمة في سورية.

وقال جواني في تصريح له أمس: «جميع الأطراف الدولية والإقليمية أدركت أن الحوار بين السوريين هو الطريق الوحيد لحل الأزمة في سورية، وأن أي خطط لوضع العراقيل في وجه المحادثات السياسية يعقد الوضع في هذا البلد ولن يوصل إلى أي نتيجة». وأوضح أنه في المحادثات السابقة كان داعمو الإرهاب هم من يجلسون إلى طاولة المحادثات وكانوا يسعون إلى تحقيق أهداف الإرهابيين بالسياسة، ولكن في اجتماع أستانا تم تهميش داعمي الإرهاب ولم يكن لديهم أي دور بارز على حين الدول الحليفة لسورية هي من كان لها الدور الأبرز في الاجتماع. وشدد جواني على أن متابعة هذا المسار ستؤدي إلى توافق دولي بشكل حتمي للقضاء على التنظيمات الإرهابية في سورية، لافتاً إلى أن عدم حضور الولايات المتحدة لاجتماع أستانا يثبت أن عهد السيطرة والتزعم الأميركي انتهى إلى غير رجعة، وأنه يجب على أميركا أن تقبل بالواقع الذي يقول إنه لا يحق لها الآن التدخل في شؤون المنطقة.

بدوره، أكد العميد أحمد وحيدي رئيس الجامعة العليا الإيرانية للدفاع أن التنظيمات الإرهابية لا تستهدف الصهاينة والأميركيين أبداً وأن تركيزها هو في استهداف المنطقة وشعوبها.

وأشار وحيدي في تصريح له إلى دعم بعض الدول الإقليمية للإرهابيين، مشدداً على أن تقرير مستقبل المنطقة اليوم تولته جبهة من المقاومين الذين منعوا تمرير المخططات التي تستهدف المنطقة وشعوبها.

تستعد لحصاد ثمار أوروبية غير متوقعة جراء سياسات ترامب

تركيا تتحدث عن بدء مسلحي داعش الانسحاب من الباب إلى تادف

وكالات

حرصت أنقرة على تسريب أنباء عن بدء مسلحي تنظيم داعش الانسحاب من مدينة الباب بريف حلب الشمالي الشرقي، إلى مواقعهم في مدينة تادف القريبة، في حين تستعد أنقرة لحصاد ثمار غير متوقعة جراء السياسات المعلنة للرئيس الأميركي دونالد ترامب حيال روسيا وأوروبا وحلف شمال الأطلسي «الناتو» وأوكرانيا وسورية.

وبحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي أمس العديد من القضايا الإقليمية والدولية على رأسها سورية والعراق. وأكد أردوغان في تصريحات مشتركة مع ماي عقب لقائهما في المجمع الرئاسي بالعاصمة التركية أنقرة أن «موضوع سورية والعراق يشكل أهمية كبيرة لتركيا وبريطانيا».

وأشار إلى أن بلاده تريد إحداث تغيير أكثر تنوعا في مفهوم علاقتها مع التحالف الدولي ضد داعش في المرحلة القادمة.

واستبقت ماي زيارة للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى تركيا الشهر المقبل، على الأرجح أن تؤدي إلى حل مسألة منبج، حيث تدعم الولايات المتحدة الدول الأوروبية بقيادة برلين، ضمن التحالف الدولي، قوات سورية الديمقراطية في سيطرتها على المدينة. وترفض أنقرة وجود هذه القوات التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية عمودها الفقري في مبنج كبرى مدن الريف الحلبي على الإطلاق، وأعلنت عن عزمها طرد هؤلاء منها، بعد الانتهاء من عملية الباب.

وفي مواجهة رغبة ترامب في التقارب مع روسيا لاحتواء الصين ومكافحة الإرهاب في سورية والشرق الأوسط عموماً، تجد الدول الأوروبية نفسها أما مخاطر التضحية بأمنها من قبل حليفتها الكبرى، واشنطن. ويزيد في خطورة الموقف بالنسبة للعواصم الأوروبية تراجع ترامب عن ربط العقوبات الأميركية المفروضة على موسكو بتطور الوضع في أوكرانيا، إضافة إلى تشكيكه في أهمية «الناتو».

مسلحون في ضواحي الباب (رويترز)

وحتى أنقرة أبدت قلقاً عميقاً حيال نوايا ترامب زيادة الدعم الأميركي لـ«وحدات حماية الشعب» من أجل دحر تنظيم داعش عن مدينة الرقة، واعتبر أردوغان أن الولايات المتحدة لم تلبّ توقعات بلاده فيما يخص «القضيتين السورية والليبية».

وتعتزم تركيا تسريع الحملة في الباب. ودفعها إلى الإيحاء بقرب انسحاب مسلحي داعش من المدينة، ربما من أجل الدفاع عن الشرف العسكري التركي الذي مرغه التنظيم في وحول الباب.

وأعادت صحيفة «حرييت» التركية أمس نشر خبر عن بدء مسلحي داعش ترك مواقعهم في الباب، وجاء ذلك بعد يوم من تأكيد الجيش التركي أن تنظيم داعش يستعد للانسحاب من الباب ونقل مقراته إلى قرية تادف، القريبة من المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوري، وعزت رئاسة الأركان التركية الأمر إلى أن داعش بدأ يشعر بالضعف الشديد والتراجع، لاسيما في ظل استمرار تقدم القوات التركية والضغط على التنظيم.

في الغضون، نفذت طائرات حربية مجهولة الهوية، حسبما أفاد المرصد، عدة غارات على مناطق في بلدة مسكنة بريف حلب الشرقي الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش، دون معلومات عن خسائر بشرية.

في سياق متصل، أعلنت الأركان التركية، أمس عن «تحييد ٢١٥٦ إرهابياً من تنظيم داعش، و٣٢١ إرهابياً من تنظيم (حزب العمال الكردستاني) (بي كا كا) (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي) «بيدا».

وأوضحت الأركان في بيان لها حسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن المليشيات السورية المدعومة من قبل القوات المسلحة التركية، تمكنت من السيطرة على منطقتين جديدتين مأهولتين بالسكان في مدينة الباب وهما السفلانية وقبر المقري. وأكد البيان أن الميليشيات سيطرت منذ بدء عملية «درع الفرات» وحتى الآن، على ٢٢٨ منطقة مأهولة بالسكان بمساحة ألف و٨٨٠ كيلو متراً مربعا.

ولفت البيان إلى استمرار عملية تطهير المنطقة من داعش، وتشديد التدابير الأمنية لمنع هجمات محتملة لمسلحي حزب الاتحاد الديمقراطي من عفرين باتجاه المنطقة الشرقية ومن منبج باتجاه الغرب.

في ريف الرقة الغربي، قصفت طائرات حربية، تابعة للتحالف الدولي، منطقة المركز الثقافي في الحي الثاني بمدينة الطبقة، ولم ترد أنباء عن خسائر بشرية حتى اللحظة.